المجمع 7 (2013/1434)، 139-166

الإبدال في العربية:
بحث في فلسفة المفهوم والتصوّر لدى اللغويين العرب

عباس المصري

تلخيص:

يتناول هذا المقال البحثي فكرة الإبدال في العربية من جهة المفهوم والتصور فحسب، ويسعى إلى بيان فلسفة الإبدال لدى اللغويين العرب، وأنها - وإن بدت مختلفة - تظل نافعة ودافعة باقتدار إلى فتح فضاءات جديدة للدراسة والبحث بما يتفق وطبيعة العربية من جهة، وحاجة هذه العربية وأهلها إلى مواكبة التغيرات الحضارية من جهة أخرى، ويخلص إلى حدود القول بأن للإبدال - حسب هذا المفهوم التراكمي- طاقة فاعلة على مستويي التصور والسلوك، وأن لها أهميتها البالغة في تطوير العربية وتنويع أساليبها الأدائية، وجعلها قادرة على مواكبة الأحداث، ومواجهة التحديات والتحولات.

1- مدخل:

قد لا يكون من الواضح بعد، أن الدراسة اللغوية قد تناولت الإبدال بوصفه مفهوماً، وقضية، وظاهرة لغوية واكبت قدرة العربية على التطور والنماء، وسعيها الدؤوب لتلبية حاجة المتكلمين والمتلقين على السواء عبر عصورها المختلفة.

صحيح أن اللغويين العرب قديماً وحديثاً، قد تناولوا هذه القضية بناءً على مفهومهم لها، والذي لم يكن واحداً، فقد بدا مختلفاً ومتغيراً تبعاً لتغير الدارسين وأزمنتهم ومشاربهم وطرائق تفكيرهم، لكن هذا التناول لم يكن مكتملاً من جهة، ولا منظماً من جهة أخرى، فضلاً عن كونه لا يعتمد، في جوانب كثيرة منه، أي منهج لغوي، أو منهجاً محدداً، ولا يصدر عن فلسفة واضحة المعالم، بيّنة القسمات والتوجه، ما دفع إلى الخلط في المفهوم والتصور، وهو خلط أوقع في كثير من الأحيان والمواقف، في فوضى المصطلح وضبابية الرؤيا فقاد، من ثم إلى نتائج لم تخدم - في معظمها - العربية ولا الناطقين بها.

وبالرغم من ذلك كله، فإن الاعتراف بجميل صنيعهم، ونفاذ نظرهم، وعمق تفكيرهم، أمور ليست بالخافية أو المنكورة، وما عملي، هنا، إلا محاولة لرصد هذه الخطرات الفكرية

من جهة المفهوم والتصور دون الخوض في قضايا الإبدال، أو عرض مسائله وحروفه وقواعده، إذ لا يكاد يتسع له المجال هنا من جهة، ومن جهة أخرى، فقد وقع في ظني أن بالإمكان تناوله -إن شاء الله تعالى- لاحقاً ضمن عمل منفرد إن توافرت شروطه وظروفه، وعليه، فقد بدا لي أن أُقدِّم القول في مفهوم الإبدال من زاويتي النظر اللغوية المحضة والاصطلاحية، علّ ذلك يضيء بعض خبايا المفهوم فنرى من خلاله مقارباتهم اللغوية للمصطلح كما بدا في كتاباتهم، والذي هو غاية البحث وسببه كذلك.

من هنا، فقد تناول هذا البحث ثلاثة نقاط رئيسية فقط هي: المفهوم اللغوي للإبدال، والمفهوم الاصطلاحي له، وصورة الإبدال كما بدت في كتاباتهم، وهي صورة بدت قريبة من المفهوم وبعيدة عنه، لكنها مع بعدها وقربها لم تكن غريبة عنه.

2- في المفهوم اللغوي للإبدال:

تكثر المعاجم العربية من الحديث عن الإبدال، فتراه - في أصل وضعه - مصدراً، والماضي منه (أبدل)، والأصل (بدل)، ومعناه قيام الشيء مقام الشيء الذاهب كما يقول ابن فارس[1]، وبدلُ الشيء غيره[2]، ويقال: هذا بَدَلُ الشيء، وبديله[3] وبِدْله، أي الخُلفُ منه، والجمع أبدال[4]، وبدلاء[5]، وقال سيبويه: (إنّ بدَلك زيد) أي: إن بديلك زيد، قال: ويقول

---

[1] ابن فارس, أبو الحسين أحمد بن فارس المتوفى سنة 395هـ، **معجم مقاييس اللغة**، تحقيق: عبد السلام هارون، مطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده بمصر، ط.2، 1969م، مادة (بدل)، 210/1.

[2] ابن منظور، جمال الدين أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة 711هـ، **لسان العرب**، دار صادر، بيروت، 1995م، مادة (بدل)، 48/11. والجوهري، إسماعيل بن حماد المتوفى سنة 393هـ، **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، ط3، 1984م، مادة (بدل)، 1632/4.

[3] ينظر ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، 210/1، (بدل)، والزمخشري؛ أبو القاسم جار الله محمد بن عمرو المتوفى سنة 538هـ، **أساس البلاغة**، دار صادر، بيروت، ط.1، 1992 م، ص 32، (بدل)

[4] ينظر ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل) والفيروز أبادي؛ مجد الدين محمد بن يعقوب المتوفى سنة 817هـ، **القاموس المحيط**، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط.1، 1991 م، 488/3 (بدل).

[5] الزمخشري، **أساس البلاغة**، ص 32 (بدل).

الرجل للرجل: اذهب معك بفلان، فيقول: معي رجل بَدَله، أي رجل يغني غناءه ويكون في مكانه[1]، وذكر الفراء أن بَدَلاً وبِدْلاً لغتان، ومثله: مَثل ومِثل، وشَبَه وشِبه، ونَكل ونِكْل، ويقول أبو عبيد: إنه لم يسمع في العربية في نحو (فَعَل وفِعْل) غير هذه الأربعة الأحرف[2]. تبدل الشيء وتبَدَّلَ به، واستبدله، واستبدل به، كله بمعنى اتخذ منه بدلا[3]، وأبدل الشيء من الشيء، وبدله منه: تخذه منه بدلا[4]، وفرّق بعضهم بين بدّله وأبدله، فجعلوا بَدَّلَهُ بمعنى غيّرهُ وإنْ لم يأت له ببدل، وأبَدَلَه بمعنى أتى له ببدل[5]، والأصل في التبديل تغيير الشيء عن حاله، والأصل في الإبدال جعل شيء مكان شيء آخر، كإبدالك من الواو تاء في (تالله) والعرب تقول للذي يبيع كل شيء من المأكولات (بدّال)، والعامة تقول (بقّال)، وسمي بدّالاً لأنه يبدل بيعا ببيع، فيبيع اليوم شيئاً وغداً شيئاً آخر[6]، فليس له مال إلا بقدر ما يشتري به شيئا، فإذا باعه اشترى به بدلا منه[7] وفي التنزيل العزيز: "يوم تبدل الأرض غير الأرض والسموات"[8] فمعنى تبديل الأرض، كما يقول الزجاج[9]، تسيير جبالها، وتفجير بحارها، وكونها مستوية لا يجري فيها عوج ولا أمت، ومعنى تبديل السموات انتثار كواكبها وانفطارها وانشقاقها وتكوير شمسها، وخسوف قمرها، وتقول: بُدِّل الخاتم خاتماً آخر، إذا كسر أو صيغ صياغة أخرى، وقد تقول: بُدِّل زيد، إذا تغيرت حاله، وقال أبو العباس ثعلب: "يقال: أبْدَلْتُ الخاتم بالحلقة، إذا نحيّتَ هذا وجعلت هذا مكانه، وبدلت الخاتم بالحلقة،

---

(1) ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

(2) الجوهري، **الصحاح**، 1632/4 (بدل)، وابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

(3) ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

(4) **المصدر السابق**، 48/11 (بدل)، والفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، 488/3 (بدل).

(5) ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**، 210/1 (بدل)، وابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

(6) ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

(7) **المصدر السابق**، 50/11 (بدل).

(8) **سورة ابراهيم**: "48"

(9) الزجاج؛ أبو إسحاق إبراهيم بن سري المتوفى سنة 311هـ، **معاني القرآن وإعرابه**، شرح وتحقيق عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط.1988م، 169/3.

إذا أذبته وسويته حلقة، وبدلت الحلقة بالخاتم، إذا أذبتها وجعلتها خاتما، وقال: وحقيقة أن التبديل تغيير الصورة إلى صورة أخرى، والجوهرة بعينها، والإبدال تنحية الجوهرة، واستئناف جوهرة أخرى[1]، ومنه قول أبي النجم العجلي[2]:

عزل الأمير للأمير المُبْدَل (الرجز)

والمبرد يستحسن هذا المعنى، إلا أنه يستدرك عليه - بحسب ما يرويه عنه أبو عمرو- أن العرب قد تجعل (بدّل) بمعنى (أبَدل) ويستشهد لذلك بقوله تعالى: "فأولئك يَبدِّلُ الله سيئاتهم حسنات"[3]، يقول:"ألا ترى أنه قد أزال السيئات وجعل مكانها حسنات؟[4] ويستدل للمعنى الذي أراده ثعلب بقوله تعالى: "كلما نضجت جلودهم بَدَّلناهم جلودا غيرها[5] قال: "فهذه هي الجوهرة، وتبديلها: تغير صورتها إلى غيرها، لأنها كانت ناعمة فاسودت من العذاب، فردت صورة جلودهم الأولى كلما نضجت تلك الصورة، فالجوهرة واحدة، والصورة مختلفة[6].

ومن معاني التبديل أيضا: التحريف، تقول: بَدَّل الشيء تبديلا إذا حَرَّفه[7]، ومنه التغير جهة الفساد، تقول: تَبَّدَل الطعام إذا تغير وفسد، وتَبَّدَل الشيء: تَغَّيَر[8]، وقوله عَزَّ وجل: "وما بدَّلو تبديلا [9]، يجمع هذين المعنيين: التحريف والانحراف، يقول الزجاج: " فالمعنى أنه مات على دينه غير مُبَدِّل [10].

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

[2] **المصدر السابق**، 48/11 (بدل)، وابن فارس **معجم مقاييس اللغة**، 210/1 (بدل).

[3] سورة الفرقان: "70".

[4] ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

[5] **سورة النساء**: "56".

[6] ابن منظور، **لسان العرب**، 48/11 (بدل).

[7] **المصدر السابق**، 49/11 (بدل).

[8] **المصدر السابق**، 48/11 (بدل)، والفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، 498/3 (بدل).

[9] **سورة الأحزاب**: " 23 ".

[10] الزجاج، **معاني القرآن وإعرابه**، 222/4.

ومن هنا أطلقوا على الرجل الشريف الكريم: البِدْل والبَدَل[1]، لأنه لا يبدل أصالته ولا كريم عاداته، ولأنه يُبْدِل - أي يُجازي - بالشر خيراً وبالإساءة حسناً والجمع أبدال، والأبدال قوم من الصالحين بهم يقيم الله الأرض، وهم سبعون: أربعون في الشام، وثلاثون في سائر البلاد، لا يموت منهم أحد إلا قام مكانه آخر. فلذلك سُمّو أبدالا[2]، ويرى ابن السكيت أنهم سمو أبدالا لكونهم أُبدلوا من السلف الصالح[3].

ومن معاني البدل - كذلك - وجع يصيب اليدين والرجلين، وقيل: وجع المفاصل أو العظام، وتقول: بَدِلَ يَبْدل بَدَلاً فَهوَ بَدِل؛ إذا وجع يديه ورجليه[4]، وأنشد أبو عمرو للشوأل بن نعيم:

فتمذرت نفسي لذاك ولم أزل بَدِلا نهاري كله حتى الأُصُل[5]

(الكامل)

ومن معانيه - أيضا - الرأي السخيف، والضعيف الواهن، حيث يقال للرجل الذي يأتي بالرأي السخيف: هذا رأي الجدَّ الين والبدّالين[6].

وبادل الرجل مبادلة وبدالا: أعطاه مثل ما أخذ منه[7]، ومثلها استبدلته إذ أعطيته شروى ما أخذته منه[8]، أنشد ابن الأعرابي:

قال أبي خـون فقيـل: لا لا ليس أباك فاتبعِ البَدَا لا [1] (الرجز)

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 49/11 (بدل)، والفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، 489/3 (بدل).

[2] الجوهري، **الصحاح**، 1632/4 (بدل)، وابن منظور، **لسان العرب**، 49/11 (بدل).

[3] ابن منظور، **لسان العرب**، 49/11 (بدل).

[4] **ابن منظور، لسان العرب**، 49/11 (بدل)، والزمخشري، **أساس البلاغة**: ص 32 (بدل)، والجوهري، **الصحاح**، 1632/4 (بدل)، والفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، 489/3 (بدل).

[5] ابن منظور، **لسان العرب**، 50/11 (بدل)، والزمخشري، **أساس البلاغة**: ص 32 (بدل).

[6] ابن منظور، **لسان العرب**، 50/11 (بدل).

[7] **المصدر السابق**، 49/11 (بدل)، **والقاموس المحيط**، 489/3 (بدل).

[8] الزمخشري، **أساس البلاغة**: ص 32 (بدل)

نخلص من ذلك كله إلا أن الإبدال قد يجيء لمعانٍ لغوية متعددة من أهمها: الإزالة والإحالة والغيرية والمماثلة والمجاورة والاستخلاف والاستغناء والاستعانة والمقايضة والاتحاد والعوض والمحافظة والثبات والتحريض والتحول والفساد والانحراف والتطور والتجديد والتباين والعلة والضعف والوهن، وما إلى ذلك، ومن الملاحظ على هذه المعاني أنها تشترك جميعا في معنى الفاعلية؛ أي المشاركة حيث تتطلب وجود شيئين يتعاوران أمرا واحدا، أو يتلبسان حالا واحدة، فيظهر أحدهما أقوى من الآخر فيسد مسده، أو يغني عنه.

ولعل معاني الإزالة والإحالة والمماثلة والمجاورة والاستغناء والعوض والتغيير والعلة والتحول، هي من أبرز هذه المعاني التي تدفع إلى تقوية الاعتقاد بفكرة الشراكة اللغوية أو المشترك اللغوي -على حد تعبير ابن يعيش[2]- الذي يقترب من حدود فهم المصطلح فهما تخصصياً ووظيفياً.

3- في المفهوم الاصطلاحي للإبدال:

يقول ابن فارس: "من سنن العرب إبدال الحروف، وإقامة بعضها مقام بعض، ومدحه ومدهه، وفرس رِفَلّ ورِفَنّ[3]، ويضيف بأنه كثير مشهور ألف فيه كثير من العلماء [4] وهو ما يرفضه أبو الطيب اللغوي المتوفى سنة 351هـ، الذي يرى أن العرب لا تتعمد هذا التعويض، وإنما الأمر عنده لا يعدو كونه لغات أو لهجات مختلفة لمعانٍ متفقة، حيث

---

[1] ابن منظور، **لسان العرب**، 49/11 (بدل).

[2] ينظر ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي المتوفى سنة 643هـ، **شرح المفصل**، إدارة الطباعة المنيرية، مصر، دار صادر، 7/10.

[3] ينظر ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**، تحقيق، عمر فاروق الطباع، مكتبة المعارف، بيروت، ط.1، 1993، ص 203- 204.

[4] **المصدر السابق**، ص 204.

تتقارب اللفظتان لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد[1] ويستدل على ذلك بقوله: (إن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طورا مهموزة، وطورا غير مهموزة، ولا بالصاد مرة، وبالسين أخرى وكذلك إبدال لام التعريف ميما، والهمزة المصدرة عينا، كقولهم في "أن": "عنّ" لا تشترك العرب في شيء من ذلك، وإنما يقول هذا قوم، ويقول ذاك آخرون)[2].

وهذا المعنى هو الذي عّبر عنه ابن يعيش في مطلع حديثه عن الإبدال بأنه من أصناف المشترك[3]، ولكنه عاد في شرحه للزمخشري يعيد ما استقر لدى النحاة واللغويين من القول بأنه إقامة حرف مقام حرف، بيد أنه، وهو يطلق عليه اسم البدل، قد راح يؤسس لهذه العلاقة بين الحروف بكونها ترجع إلى أمرين اثنين هما: الضرورة أولا، والاستحسان ثانيا، منبها في الوقت نفسه على أن المراد بالبدل ليس البدل الحادث مع الإدغام، وإنما البدل من غير إدغام،[4] ولعل ما عبر عنه ابن يعيش بالضرورة والاستحسان، هو ما عبر عنه الجرجاني بدفع الثقل[5].

ويرى الأشموني أن الإبدال قد يطلق على ما يعم القلب[6] إلا أنه يحاول التمييز بين كلا المصطلحين، فيرى أن الإبدال إزالة، والقلب إحالة، والإحالة لا تكون إلا بين الأشياء المتماثلة، ومن ثم اختص بحروف العلة والهمزة، لأنها تقاربها بكثرة التغير[7] مؤكدا على ما

---

[1] ينظر السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين المتوفى سنة 911هـ، **والمزهر في علوم اللغة وأنواعها**، شرح وتصحيح، محمد أبو الفضل إبراهيم، والبجاوي، وجاد الملى بك، مكتبة دار التراث، القاهرة، ط.3، 460/1، نقلاً عن كتاب الإبدال لأبي الطيب اللغوي.

[2] المصدر السابق، 460/1.

[3] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/10.

[4] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/10.

[5] ينظر الجرجاني، علي بن محمد الحنفي المتوفى سنة 816هـ، **التعريفات**، تحقيق، عبد الرحمن عميره، عالم الكتب، بيروت، ط1، 1987م، ص27.

[6] ينظر الحملاوي، الشيخ أحمد، المتوفى سنة 1932م، **كتاب شذى العرف في فن الصرف**، ط16، 1982، ص 150.

[7] **المصدر السابق**، ص 150.

استقر لدى ابن يعيش من علاقة بين القلب والإبدال بأن كل قلب بدل، وليس كل بدل قلباً [1].

وقد حاول السيد يعقوب بكر تخصيص هذه العلاقة وتمييزها حين ذهب إلى القول بأن القلب والإبدال مصطلحان مترادفان إذا أطلقا، ومتمايزان إذا خصصا، فالقلب – عنده – هو قلب حرف حرفا أخر غير مطرد، والإبدال إبدال حرف حرفا أخر إبدالا غير مطّرد أيضا , ذلك كما في (الثوم والفوم) حيث قلبت الثاء فاء، ولك أن تقول: أبدلت الثاء فاء.

وليس القلب والإبدال في الصرف كذلك، فالقلب في الصرف كقلب الواو المتحركة بعد فتحة ألفا قلباً مطردا نحو (قام) وأصله (قوَم) وهو يجري في حروف العلة، والإبدال في الصرف كإبدال التاء إبدالا مطرّدا من تاء (افتعل) إذا كان الفاء حرف إطباق ليتفق الحرفان في الإطباق نحو: اصطبر واضطرب)[2] إذ الأصل (اصتبر) و (اضترب).

والإبدال الذي بمعنى القلب هو ما يسميه السامرائي: الإبدال اللغوي، والذي يراه - كما رآه ابن فارس من قبل - كثيرا لا يحصره ضابط، موضحا أنه يعرض لكثير من أصوات العربية، ومشيراً إلى أنه عند أهل اللغة والنحو لا يعدو كونه إقامة حرف مكان حرف آخر مع الإبقاء على سائر أحرف الكلمة[3].

ويلحظ عباس حسن المعنى الصرفي لكلا المصطلحين، فيرى أن القلب تحويل، والإبدال حذف، يقول: "القلب تحويل أحد الحروف الأربعة (حروف العلة والهمزة) إلى آخر منها بحذف أحدها ليحل محله غيره من بينها طبقا لضوابط محددة، أما الإبدال فهو حذف حرف ووضع أخر في مكانه، بحيث يختفي الأول ويحل في موضعه غيره، سواء أكان الحرفان

---

[1] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/10.

[2] ينظر السيد يعقوب بكر، نصوص في فقه اللغة العربية، دار النهضة العربية، بيروت، 239/2.

[3] ينظر إبراهيم السامرائي، **التطور اللغوي التاريخي**، دار الأندلس، بيروت، ط2، 1983، ص 110.

من أحرف العلة أم كانا صحيحين أم مختلفين"[1]، ثم يخلص إلى القول بأن الإبدال أهم من القلب، لأنه يشمل القلب وغيره، ولهذا يستغنون – كما يقول – بذكره عن القلب [2].

ويستخدم الغلاييني مصطلح (إزالة) لتعريف الإبدال الذي يراه مشتركا مع الإعلال في هذا الوصف فيشبهه، لأن كلاً منهما تغير في الموضع وإن كان الإعلال خاصاً بأحرف العلة، فيما يتجاوز الإبدال أحرف العلة إلى ما سواها من الحروف الصحيحة [3]، فمعناه أعم من معنى الإعلال، لأنه – كما يقول عبد الصبور شاهين – يشمل جميع حالات التبادل بين الأصوات الصحيحة والمعتلة، فإذا خص التغير في أصوات العلة بمصطلح الإعلال كان مدلول الإبدال فيما عدا ذلك بمقتضى التخصيص الاصطلاحي[4].

وفي تعريف الشيخ الحملاوي تأكيد على هذا التباين بين المصطلحين، فالإبدال عنده، جعل مطلق حرف مكان آخر ليخرج بالإطلاق (الإعلال بالقلب)، لاختصاصه بحروف العلة، فكل إعلال يقال له إبدال ولا عكس[5].

ولكن القدماء وهم يستخدمون كلا المصطلحين؛ الإبدال والإعلال ومصطلح القلب أيضا للمعنى نفسه لم يفتهم الفارق الدقيق في المعنى أو الاستخدام، إلا أنهم فعلوا ذلك من باب التسهيل والتوسع[6]، فأطلقوا الإعلال والإبدال والقلب وأرادوا بها مطلق التغير سواء أكان التغير إزالة أم إحالة، حذفاً أم نقلاً أم قلباً.

---

[1] ينظر عباس حسن، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر، ط.2، 1968، 696/4.

[2] **المصدر السابق**، 696/4.

[3] ينظر الشيخ مصطفى الغلاييني، **جامع الدروس العربية**، المكتبة العصرية، بيروت، ط16، 1983، 123/2.

[4] ينظر عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 1980، ص 167.

[5] ينظر الشيخ الحملاوي، **شذا العرف في فن الصرف**، ص 149

[6] ينظر عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص 167

وهم -مع ذلك- يفرّقون بين الإبدال والعوض، فيرون البدل أشبه بالمبدل منه، من العوض بالمعوض عنه، ولذلك يقع موقعه -كما يقول ابن يعيش-[1]، فالعوض إقامة حرف مقام حرف في عير موضعه، نحو تاء (عدة وزنة)، وهمزة (ابن واسم)، ولا يقال في ذلك بدل إلا تجوزا مع قِلَّته[2].

بقي أن نقول: إن هناك مصطلحات أخرى تداولها النحويون واللغويون للدلالة على الإبدال دون أن يكون لها شيوع مصطلح الإبدال، من بين هذه المصطلحات: المحول، والمضارعة، والتعاقب والمعاقبة، والنظائر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر[3].

من كل ذلك يتبين أن الإبدال تغير أو تغيير، وهو مصطلح يراد به وصف هذا التغير أو التغيير بجعل مطلق حرف مكان حرف أخر إزالة أو إحالة، وهو وصف يعتمد القرابة اللغوية أو الصوتية أساسا لإحداث مثل هذا التغير أو لتفسيره، وهذه القرابة اللغوية أو الصوتية تقوم - بحسب عرف اللغويين - على أساسين هما: التجانس والاتحاد، ويقصد بالأول أن كلا الصوتين المتبادلين، أو الأصوات المتبادلة في الصوامت، أو من جنس الحركات. ويقصد بالثاني التقارب في المخرج، أو الارتداد إلى الأصل الواحد حيث مكان توالد الحركات وصناعة الصوت[4].

وإذا توافر للصوتين هذان الأساسان للقرابة الصوتية - كما يقول عبد الصبور شاهين[5] احتمل أن يؤثر أحدهما في الآخر، أو أن يحل محله، فالتأثير هو موضوع المماثلة، وأما حلول أحدهما محل الأخر فهو الإبدال، والذي يبدو أن آراء القدماء وآراء المحدثين كذلك، قد اضطربت فيه، وتباينت - تبعا لذلك - كتاباتهم ومواقفهم.

---

[1] ينظر ابن يعيش، **شرح المفصل**، 7/10.

[2] ينظر **المصدر السابق**، 7/10، والشيخ الحملاوي، **شذا العرف**، ص 149.

[3] ينظر إبراهيم السامرائي، **التطور اللغوي التاريخي**، ص 111.

[4] ينظر عبد الصبور شاهين، **المنهج الصوتي للبنية العربية**، ص 168-169.

[5] **المصدر السابق**، ص 169

4. الإبدال في كتابات اللغويين العرب:

الإبدال وسيلة من بين وسائل كثيرة منحت العربية سعة وعمقاً، وهي اصطلاح أُريد به رفد العربية، بمسوِّغات يحتاجها المعرب لإجراء تغيير في صورة الكلام أو بنائه أو حقيقته دون أن يكون هناك ضابط يضبطه، أو قانون يجمعه، وإن كان يكثر في الحروف المتقاربة، ويقلّ في غيرها إلى الحد الذي ينعدم فيه، وهذا شجع على القول بأن ميدان الإبدال اللغوي يكون في الحروف، وهو أمر دفع إلى الاعتقاد بتقدير الأصالة في الحروف المتقاربة فقط، فحيثما يكون الإبدال تجد التقارب، وحين تجد التقارب ولا تجد الإبدال، فإن هذا يدفع إلى الاعتقاد بأصالة الحرفين معاً، تماما مثلما لا تجد تقاربا بينهما، فالفاء في "الفوم" أبدلت من الثاء في "الثوم" مثلاً، والثاء والفاء تتفقان في الهمس والرخاوة، ومخرجاهما متقاربان، فمخرج الثاء بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الفاء من باطن الشفة السفلى، وأطراف الثنايا العليا، ومخرج الفاء يلي مخرج الثاء مباشرة، كما يراه سيبويه[1]، ولذلك كانت الثاء أصلاً والفاء بدلاً.

وخالف ابن جني، فقال بأصالتهما معاً، يقول: "ذهب بعض أهل التفسير في قوله عزّ اسمه: "وفومها"[2]، إلى أنه أراد الثوم، فالفاء على هذا بدل من الثاء، والصواب عندنا أن الفوم الحنطة وما يُختبز من الحبوب، فيقال: فومت الخبز؛ أي خبزته، وليست الفاء على هذا بدلاً من الثاء[3]".

ويرى السيد يعقوب بكر أن الثاء هي الأصل، وأن إبدال الفاء منها ربما جاء بفعل عامل المماثلة، كما يستدل لذلك بنظائرها في اللغات السامية، يقول: "وقد حكمنا على الثوم بأنه

---

[1] **ينظر** سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 180هـ، **كتاب سيبويه**، تحقيق عبد السلام هارون، عالم الكتب، بيروت، 433/4.

[2] يقصد الآية الكريمة: "قالوا أدع لنا ربك يخرج لنا مما تنبت الأرض من بقلها وقثائها وفومها وعدسها وبصلها..." البقرة ص 61.

[3] ينظر ابن جني؛ أبو الفتح عثمان المتوفى سنة 392هـ، **سر صناعة الإعراب**، تحقيق الأستاذ سقا وآخرين، مطبعة الحلبي، القاهرة، 1954، 252/1.

الأصل؛ لأن النظائر السامية تؤيد ذلك، ففي الأكدية (شُومُ)، وفي العبرية (شُومْ) وفي الأرامية (توما)، والثاء في العربية تكون شيناً في الأكدية والعبرية، وتاءً في الآرامية، ولعل الفاء في (الفوم) أُبدلت من الثاء في (الثوم) مماثلة للميم في الآخر، والمماثلة من عوامل إبدال الحروف"[1]

ويؤيد ذلك أن مخرج الميم مما بين الشفتين، ومخرج الفاء الذي هو من باطن الشفة السفلى وأطراف الثنايا العليا أقرب إليه من مخرج الثاء الذي هو مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا العليا، فمخرج الميم - إذن - وبحسب ترتيب سيبويه[2]، يلي مخرج الفاء، وهذا أدعى إلى تحقيق المماثلة التي هي من دواعي الإبدال كما تقدم.

ويرى بروكلمان[3] أن المخالفة من عوامل الإبدال أيضاً، فهي السبب في إبدال الفاء في "جدف" من الثاء في "جدث"، فمخرج الدال الذي هو مما بين طرف اللسان وأصول الثنايا قريب من مخرج الثاء الذي هو مما بين طرف اللسان وأطراف الثنايا[4]، ولما أُريد المخالفة جيء بحرف هو أبعد مخرجاً من "الثاء" هذا الحرف هو "الفاء" الذي يلي "الثاء" مباشرة، ويؤيد ذلك أن "جدث" أكثر تصرفاً من "جدف" وتصرفه كان أدعى لأصالته، قال ابن جني: "والوجه أن تكون الفاء بدلاً من الثاء، لأنهم قد أجمعوا في الجمع على "أجداث"، ولم يقولوا "أجداف""[5].

وكما أبدلوا الفاء من الثاء في نحو ما تقدم فقد أبدلوا أيضاً "الثاء" من "الفاء" في نحو: "الأثافي والأثاثي"[6]، فالأثافي هي الحجارة التي تنصب تحت القدر، واحدتها: "أثفية"، وهذا يدعم القول بأن الثاء هي الأصل، ويؤكد ذلك ورود نظائر لها في اللغات السامية، فهي في

---

(1) ينظر السيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة العربية**، 240/2.

(2) ينظر سيبويه؛ **الكتاب**، 433/4.

(3) ينظر السيد يعقوب بكر؛ **نصوص في فقه اللغة**، 240/2-241.

(4) ينظر سيبويه، **الكتاب**، 433/4.

(5) ابن جني؛ **سر صناعة الإعراب**، 250/1.

(6) **المصدر السابق**، 191/1.

الآرامية اليهودية "تفايا" وفي السريانية "تفيا"، ومعناها: "الموقد"، والثاء في الصيغتين؛ الآرامية والسريانية، تدل على أصالة "الثاء" في "الأثفية"، وقد أُبدلت الثاء الثانية في "الأثاثي" من الفاء في "الأثافي" مماثلة للثاء الأولى[1]، ويرجح ابن السكيت[2]أصالة الفاء هنا، مستدلاً بأن "الأثافي" لغة لبعض بني تميم، وتفرد هؤلاء بهذه اللغة يدعم القول بفرعيتها فضلاً عن أن لغة الفاء هي المتصرفة.

وعليه، فإن القول بأصالة حرف أو فرعيته يتطلب دليلاً، فإن لم يقم دليل على أصالة أحد الحرفين دون الآخر مع أنهما متقاربان مخرجاً، حُكم عليهما - بحسب قول السيد يعقوب بكر[3]- بأنهما أصلان ليس أحدهما مبدلاً من الآخر، وحكم على الكلمتين بأنهما لغتان.

ومن ذلك - كما يقول ابن جني -[4] قولهم: هتلت السماء وهتنت، هما أصلان متساويان في التصرف فكما نقول: هتنت السماء تهتن تهتانا، نقول كذلك هتلت تهتل تهتالا، ونقول: هي سحائب هتن وهتل. فإذا انتفى التقارب بين الحرفين، كان الحكم بأصالة كل منهما أولى، والنظر إلى الكلمتين على أنهما لغتان، أقرب إلى الصواب، وقد نص على ذلك أبو علي الفارسي[5]، وابن جني[6]، وابن سيده[7]، واكده – حديثا-.

---

(1) السيد يعقوب بكر؛ **نصوص في فقه اللغة**، 2/241-242.

(2) ينظر ابن السكيت اللغوي؛ أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة 244هـ، **كتاب القلب والإبدال**، نشره "هافنر"ضمن مجموعة "الكنز اللغوي"، بيروت، 1903، مطبعة ليبتزج، 1905، ص 36.

(3) السيد يعقوب بكر؛ **نصوص في فقه اللغة**، 2/241-242.

(4) ينظر ابن جني؛ **الخصائص**، تحقيق محمد علي النجار، دار الكتب المصرية، القاهرة، 1955، 2/82.

(5) ينظر **ابن جني، الخصائص**، 2 / 54 – 55، **وسر صناعة الإعراب**، 1/197-198، **والمنصف في شرح التصريف للمازني**، مطبعة البابي الحلبي، ط.1، 1954، 2/200.

(6) **المصادر السابقة** نفسها والصفحات نفسها.

(7) ينظر ابن سيده، علي بن إسماعيل المتوفى سنة 458هـ، **المخصص في اللغة**، تحقيق الشنقيطي، مطبعة بولاق، 1318هـ، 13/274.

إبراهيم أنيس، قال "لا بد لتصور انتقال الكلمة من صورة إلى صورة أخرى أن يتحقق الارتباط الصوتي بين الصورتين، وذلك بأن تغير حرف إلى نظيره في الصفة أو المخرج، أما حين لا نلحظ تلك الصلة الصوتية، فأغلب الظن أن الصورتين تنتميان إلى منبعين مختلفين، وأن كلاً منهما أصل في ذاته، غير أن بعض القدماء، لقلة درايتهم بالنظم الصوتية، قد ربطوا بين الصورتين لأدنى ملابسة، وشجعهم على هذا الربط الاشتراك في المعنى وليس مثل هذه الكلمات إلا مثل كل المترادفات التي تشترك في المعنى وتختلف في الصورة اختلافاً بيناً مثل القمح والحنطة والبر[1].

فالتقارب أو المقاربة في المخرج، والتشابه أو المشابهة في الصفة، والمماثلة والمخالفة، كل ذلك من العوامل التي دعت إلى الإبدال الذي عرف بصفته مصطلحاً أو اصطلاحاً، أو ما عرف بما صنفه اللغويون القدماء كالأصمعي، والزجاجي، وابن السكيت، وأبي الطيب اللغوي، وابن جني، وابن فارس وغيرهم من كبار علماء اللغة والنحو.

ولعل رسائلهم ومصنفاتهم التي اتخذت الإبدال اسماً وعنواناً دالاً على هذا المفهوم اللغوي قد دفعت إلى الاعتقاد بأن القدماء قد تعاملوا مع هذا المصطلح بصورة تخصصية واعية، فهم أول من أطلق عليه هذا الاسم، وكتبهم أكبر دليل على هذا الوعي السابق به، وإن كان آخرون قد اتخذوا مصطلحات أخرى للدلالة على الحقيقة اللغوية نفسها، فقالوا بالقلب، والمقلوب، والبدل، والمضارعة، والتعاقب، والمعاقبة، والنظائر، والاشتقاق الكبير أو الأكبر، على نحو ما تقدم.

ومن هذه المصنفات في الإبدال:

(1) **كتاب القلب والإبدال** للأصمعي المتوفى سنة 216هـ، ذكره ابن النديم في الفهرست[2]، ولم يصل إلينا.

---

[1] ينظر إبراهيم أنيس، **أسرار اللغة**، ط.3، القاهرة، 1966، ص 65.

[1] ينظر ابن النديم، محمد بن إسحاق ت 380هـ، **الفهرست**، المكتبة التجارية، مصر، ص 55.

(2) **كتاب القلب والإبدال** لابن السكيت المتوفى سنة 244هـ، وقد نشره المستشرق الألماني (هافنر) في صدر مجموعته الشهيرة: "الكنز اللغوي" وحققه –لاحقاً- حسين محمد شرف، بعنوان: "كتاب الإبدال"، وذلك لأن ابن السكيت يفهم القلب والإبدال على أنهما واحد، ويستخدمهما بمعنى واحد، ويدل على ذلك قوله: "ثم قلب "الحاء "إلى" الهاء "لأنها أختها"[1].

كما استخدم القلب بمعنى الإبدال في عنواني بابين من كتابه هما: باب حروف المضاعف التي تقلب إلى الياء[2]، كقولهم: "تظنيت" وأصله "تظننت" وباب الواو تقلب تاء، وهي أول الحرف[3] كقولهم: (تراث) وأصله: (وراث)، لأنه من "ورثت"[4].

وقد وهم الأستاذ محي الدين توفيق إبراهيم في كتابه (ابن السكيت اللغوي)[5]حين راح يزعم أن كتاب القلب والإبدال لابن السكيت كان يشتمل في الأصل على ما يعرف بالقلب المكاني، لكنها سقطت، ولم تصل إلينا، وهو زعم ليس له ما يؤيده سوى هذا الخلط في مفهوم القلب لدى القدماء، ومفهومه لدى المحدثين، ولو أنعم الأستاذ محي الدين النظر في كتاب ابن السكيت لكان تردد كثيراً قبل أن يعلن رأيه هذا أو ينتصر له، وقد تنبه لذلك السيد يعقوب بكر فنفاه على إطلاقه، يقول: "ولا يعقل أن يكون المراد بالقلب في عنوان الكتاب ما يسمى "القلب المكاني" كما في "أيس ويئس"، فليس في الكتاب باب واحد في هذا الموضوع، ولا يعقل أن يكون الكتاب قد اشتمل في الأصل على

---

(1) ينظر ابن السكيت، **كتاب القلب والإبدال**، 27.

(2) **المصدر السابق**، ص 58.

(3) **المصدر السابق**، ص 62.

(4) ينظر **مقدمة هافنر للكنز اللغوي**، ص3-4، والسيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة العربية**، ص 248.

(5) ينظر محي الدين توفيق إبراهيم، **ابن السكيت اللغوي** بغداد 1969، ص 261-262.

أبواب في القلب المكاني ثم سقطت جميعاً منه، كما يظن محي الدين إبراهيم في كتابه ابن السكيت اللغوي"[1].

فابن السكيت لا يعني بالقلب مفهوماً آخر غير الإبدال، فهو عنده قلب حرف حرفاً آخر، بمعنى إبداله حرفاً آخر، والتسمية جاءت من هذا المفهوم، ومعظم أبواب كتابه جاءت مؤكدة على أن هذا المفهوم للإبدال هو الذي يعنيه ابن السكيت، ويقصده في كتابه قصداً، وإذا استثنينا بابين[2] أقحما في كتابه قبل البابين الأخيرين، وبعض الأبواب[3] التي جاءت متعلقة بحروف متباعدة يصعب التبادل فيها من الناحية الصوتية، فإن مجمل أبواب كتابه الأخرى تؤكد مفهومه للإبدال الذي يجيء شاملاً للتبادل الصوتي والحرفي؛ أي المماثلة والمعاقبة.

(3) **كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر** لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي المتوفي سنة 337هـ، وقد نشره عز الدين التنوخي على نفقة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1962م، وهو أشبه ما يكون بكتاب الإبدال لابن السكيت، بيد أن عنوانه يحمل دلالة التفرقة بين ما هو إبدال بالمعنى الصوتي، وما هو مجرد معاقبه يأتي فيها هذا الحرف تارة، وذاك تارة أخرى دون أن يكون أحدهما أصلاً لصاحبه، ولعله من هنا جاء معنى النظائر عنده.

ويظل كتاب الزجاجي أقل حجماً من كتاب ابن السكيت وأقل أبواباً كذلك إلا أنه عرض في الأبواب الأربعة الأولى من كتابه للألف والواو والياء، والتي لم يتعرض لها ابن السكيت البتة.

---

[1] السيد يعقوب بكر، **نصوص في فقه اللغة العربية**، 249/2.

[2] البابان هما: باب ما تزاد فيه الميم آخراً، وباب ما تزاد فيه النون.

[3] مثل باب الخاء والجيم، ص 29، وباب الحاء والجيم، ص 29-30، وباب الفاء والكاف: 36، وباب اللام والدال ص 46.

ويبدو أن الزجاجي يميل إلى استخدام لفظ المعاقبة للتدليل على انتفاء الإبدال، وليس على الإبدال، ذلك أنه يسرد أمثلة خاصة في الباب الثاني من كتابه، يدلل فيها على أنها لغات متناظرة متعاقبة تعاقب إحداها الأخرى دون أن تكون إحداها مبدلة من الأخرى. والتعاقب بين الواو والياء مثلاً، لا يختص بذكره الزجاجي في كتابه هذا، وإنما نجده عاماً في مختلف كتب الفصحى، كما في إصلاح المنطق لابن السكيت[1]، وأدب الكاتب لابن قتيبة[2].

ومما يلاحظ على كتاب الزجاجي أنه جمع في بابه الأول بين ثلاثة حروف، هي الألف والواو والياء، ثم أفراد لكل اثنين منها باباً من الأبواب الثلاثة التالية.. ومثلها جمعُه بين الزاي والسين والصاد في باب واحد[3]، لكنه تكلم عن الصاد والسين في باب سابق[4]، وعن السين والزاي[5]، ثم الزاي والصاد[6]، في بابين لاحقين غير متعاقبين، وهو أمر لم يفعله ابن السكيت في كتاب الإبدال.

(4) **كتاب الإبدال** لأبي الطيب اللغوي المتوفى سنة 351هـ، وقد نشره عز الدين التنوخي في جزأين على نفقة المجمع العلمي العربي بدمشق سنة 1960م، و 1961 على الترتيب.

والكتاب مرتب وفق حروف المعجم من الهمزة إلى الياء، ومع كل حرف يذكر أبو الطيب اللغوي الحروف التي تبدل منه، مما يليه من الحروف في ترتيب الأبجدية، فباب السين مثلاً، يبدأ بالسين والشين؛ لأن الشين تلي السين في ترتيب الأبجدية، وبعدها نجد السين والصاد، فالسين والضاد، وهكذا، ولا نجد فصل الزاي والسين في باب السين،

---

(1) ينظر ابن السكيت، **إصلاح المنطق**، تحقيق أحمد شاكر وعبد السلام هارون، القاهرة، 1979، ص 135-144.

(2) ينظر ابن قتيبه؛ ص 18

(3) ينظر الزجاجي؛ أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى سنة 337هـ، **كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر**، نشره عز الدين التنوخي، مطبوعات المجمع العلمي العربي بدمشق 1962م، ص 64–66.

(4) **المصدر السابق**، ص 60 -62.

(5) **المصدر السابق**، ص 66 –68.

(6) المصدر السابق، ص 89.

وإنما نجده في باب الزاي الذي يبدأ بالزاي والسين، ثم الزاي والشين، فالزاي والصاد، وهكذا، ومن الملاحظ أن أبا الطيب اللغوي لم يتقيد بالإبدال الصوتي، بل نجده منكراً له من الأساس معتقداً، أن هذه الأمثلة جميعاً ليست سوى مجرد لغات متساوية ومتناظرة ومتعاقبة، يقول السيوطي: "قال أبو الطيب في كتابه: ليس المراد بالإبدال أن العرب تتعمد تعويض حرف من حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، إنما يقول هذا قوم، وبقول ذاك آخرون".

حرف، وإنما هي لغات مختلفة لمعان متفقة، تتقارب اللفظتان في لغتين لمعنى واحد حتى لا تختلفا إلا في حرف واحد، والدليل على ذلك أن قبيلة واحدة لا تتكلم بكلمة طوراً مهموزة، وطوراً غير مهموزة، إنما يقول هذا قوم، ويقول ذاك آخرون"[1].

ويسوق السيوطي آراء مؤيدة لرأي أبي الطيب، فينقل لنا قول السيد البطليوسي أبي محمد عبدالله بن محمد المتوفى سنة 521هـ، وابن خالويه أبي عبد الله الحسين بن أحمد المتوفي سنة 370هـ، كما وردا في شرح الفصيح للبطليوسي، فيقول: ليس الألف في "الأرقان" ونحوه مبدلة من الياء، ولكنهما لغتان، وفي اختلاف رجلين في الصقر؛ أبالسين هو أم بالصاد، واحتكامهما إلى آخر قاله بالزاي، قال ابن خالويه: فدل على أنها ثلاث لغات[2].

(5) **كتاب سر صناعة الإعراب** لابن جني المتوفى سنة 392هـ، وفيه حديث طويل عن إبدال الحروف فالكتاب - بحق– دراسة صوتية شاملة لحروف المعجم من حيث

[1] ينظر السيوطي، **المزهر**، 460/1.

[2] **المصدر السابق**، 474/1.

المخارج والصفات، وما قد يعرض لهذه الحروف من عوارض صوتية، كالقلب والإبدال، وفيه من أبواب الإبدال[1]:

أ. باب الجيم، وفيه حديث عن إبدالها من الباء

ب. باب الشين، وفيه حديث عن إبدالها من السين، ومن الجيم، ومن كاف المخاطبة.

ج. باب الظاء، وفيه حديث عن إبدالها من الذال.

د. باب الذال، وفيه حديث عن إبدالها دالاً إبدال إدغام.

6. **أبوب وفصول من مصنفات اختصت بالإبدال**

ومن هذه المصنفات:

أ. أدب الكاتب لابن قتيبة المتوفى سنة 276هـ، حيث ورد فيه بعض الأبواب من كتاب الأبنية الصريحة في الإبدال من نحو:

1. باب المبدل[2]
2. باب إبدال الياء من أحد الحرفين المثلين إذا اجتمعا[3].
3. باب الإبدال من المشدد[4].
4. باب ما أبدل من القوافي[5].

ب. **الخصائص** لابن جني، حيث ورد فيه مواقع كثيرة، للإبدال، ومن أبوابه باب الحرفين المتقاربين يستعمل أحدهما مكان صاحبه [6].

---

[1] ينظر الجزء الأول من **كتاب ابن جني سر صناعة الأعراب** الأبواب "الجيم والذال والشين والظاء" وهي مرتبة ترتيباً ابتنيا حسب ترتيب المعجم.

[2] ينظر ابن قتيبة، **أدب الكاتب**، ص 374 -376.

[3] **المصدر السابق**، ص 376

[4] **المصدر السابق**، ص 377

[5] **المصدر السابق**، ص 378-383.

[6] ينظر ابن جني، **الخصائص**، 2/82-88

ج. **الصاحبي في فقه اللغة** لابن فارس المتوفى سنة 395هـ، وفيه باب الإبدال [1]، الذي يصفه بأنه من سنن العرب.

د. **المخصص** لابن سيده، وفيه حديث عن الإبدال[2].

هـ. **المزهر** للسيوطي، وفيه حديث مطول عن الإبدال ومعرفته[3].

و. **كتاب الأمالي** لأبي علي القالي المتوفى سنة 256هـ، وفيه فصول عديدة عن الإبدال[4]، وخاصة في الجزء الثاني منه.

ويذكر السامرائي أن ابن جني قد صنف كتاباً خاصاً في موضوع الإبدال وأسماه: "تعاقب العربية"[5]، ولم أجد أحداً يذكره.

ووصف الإبدال بالاشتقاق الكبير أو الأكبر في كتب المتأخرين، كالسيد الجرجاني وأصحاب "مراح الأرواح و "نزهة الأحداق في العلم الخفاق "و سر الليال"[6].

وتحدث أبو حيان عن الإبدال في شرح التسهيل، كما ينقله عنه السيوطي، يقول أبو حيان": قال شيخنا الأستاذ أبو الحسن بن الصائغ: قلما نجد حرفا إلا وقد جاء من البدل ولو نادراً[7].

ومثله أبو عبيد في "الغريب المصنف"، حيث أفرد له باباً أسماه "باب المبدل من الحروف"، بحسب ما يرويه عنه السيوطي في مزهره [1].

---

[1] ينظر ابن فارس، **الصاحبي في فقه اللغة**، نشرة مصطفى الشوربجي، بيروت، 1964م، ص 203- 204

[2] ينظر ابن سيده، **المخصص**، 13/ 274-288.

[3] ينظر السيوطي، **المزهر**، 1/460-475، 537-566.

[4] ينظر القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المتوفى سنة 356هـ، كتاب **الأمالي** دار الكتب المصرية، القاهرة، 1926 م، 75/2، 105، 111، 117، 125.

[5] ينظر إبراهيم السامرائي، **التطور اللغوي التاريخي**، ص 111.

[6] **المصدر السابق**، ص 112.

[7] ينظر السيوطي، **المزهر**، ص 461/1.

ومن ينعم النظر في هذه المصنفات يجد أن كثيراً منها يخلوا أو يكاد يخلو من العزو إلى مظانه الصحيحة، فكثير مما ذكر ابن السكيت وأبو الطيب اللغوي خلو من التوثيق، ولم يخصصا هذه الألفاظ التي عراها الحذف ببينة معينة. وليس الأمر مقصورا على هذين العلمين: "ابن السكيت، وأبي الطيب اللغوي" بل يدخل معهما في هذا الوصف معظم معاجم العربية، فابن السكيت وغيره من قدماء القوم، يرون أن الإبدال قد يحصل لأبناء البيئة الواحدة، أو أنه قد يحصل من أفراد القبيلة الواحدة.

يقول: "حضرني أعرابيان من بني كلاب، فقال أحدهما" أنفخة، وقال الآخر: منفحة"، ثم افترقا على أن يسألا أشياخ بني كلاب، فاتفق جماعة منهم على قول ذا، وجماعة على قول ذا"[2].

ويؤكد ابن سيده حقيقة وقوع الإبدال والمعاقبة في القبيلة الواحدة[3]، ويرى أن في الإبدال صوراً، فمنه البدل، ومنه ما يجري مجرى البدل، كما لو كانت اللفظتان المتقاربتان لغتين متعاقبتين، كما في قولهم: "جمس الودك وجمد" أي جمد الماء، ويخطئ من يقول: "جمس الماء وجمد الودك"، كما يرى رأي الأصمعي في تخطئة ذي الرمة في قوله:

نغار إذا ما الروع أبدى على الورى ونقري سديف الشحم والماء جامس[4]

(الطويل)

وذكر أبو الطيب اللغوي أن أبا حاتم السجستاني قال: قلت لأم الهيثم: هل تبدل العرب من الجيم ياء في شيء من الكلام؟ فقالت: نعم، ثم أنشدتني:

إذا لم يكن فيكن ظل ولا جني فأبعدكن الله من شيرات[5]

(الطويل)

---

[1] **المصدر السابق**، 461/1.

[2] ينظر ابن السكيت، **الإبدال**، ص 654، وأبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، ص 65.

[3] ينظر ابن سيده، **المخصص**، 19/14.

[4] **المصدر السابق**، 274/12.

[5] ينظر أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، 146/1.

والشيرات هي الشجرات، ويؤكد هذا ما حكاه أبو زيد من قراءة بعضهم: "ولا تقربا هذه الشيرة[1]".

ويروي أبو الطيب أيضاً عن الفراء ما يدل على أن هذا الأخير كان مدركاً لألفاظ المعاقبة إدراكاً صحيحاً، فهو يقول: "إن نفراً من بلعنبر يصيّرون السين، إذا كانت مقدمة وجاءت بعدها "ط، ق، غ، خ"، صاداً، وذلك أن الطاء حرف تضع فيه لسانك في حنكك فينطبق الصوت فتنقلب السين صاداً، صورتها صورة الطاء، واستخفوها ليكون المخرج واحداً، كما استخفوا الإدغام، فمن ذلك قولهم: السراط والصراط، قال: وهي بالصاد لغة قريش الأولين التي جاء بها الكتاب، وعامة العرب تجعلها سيناً"[2].

وقد حاول أبو محمد بن السيد البطليوسي الأندلسي أن يضع للإبدال قواعد تضبطه، فقرر أن الحرف الأضعف يقلب إلى الأقوى، وليس العكس، فكل سين وقع بعدها حرف من الحروف الخمسة "ق، خ، غ، ع، ط" جاز قلبها صاداً نحو "سقر وصقر"، ويساقون ويصاقون"، وسخر منه وصخر" من الهزء، فأما الذي من الحجارة فبالصاد لا غير، أما يساقون، فجاز قلبها صاداً لأن السين متسفلة، وأضعف من الصاد المستعلية، والأضعف ينقلب إلى الأقوى، ولأن السين أصل، وإذا كانت الصاد أصلاً لم يجز قلبها سيناً كـ"صخر" بمعن الحجر، فلا يجوز أن يقال فيها: "سخر" لأن الصاد أصل، وهي أقوى من السين، والأقوى لا ينقلب إلى الأوهى"[3].

ثم يخلص إلى القول بأن كل ما كان من هذا الباب أو تحقق فيه هذا الشرط فهو الذي

---

[1] البقرة: "35"، تنظر القراءة في ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المتوفى سنة 370هـ، **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**، نشرة المستشرق الألماني ج. م. برجستراسر، المطبعة الرحمانية، 1934 م، " شواذ سورة البقرة"، ص 57.

[2] ينظر أبو الطيب اللغوي، **الإبدال**، 15/1.

[3] ينظر ابن السيد البطليوسي، ابو محمد عبد الله بن محمد المتوفى سنة 521هـ، الفرق بين الحروف الخمسة، تحقيق: علي زوين، مطبعة العاني، بغداد، 1976، ص 48، 709-710 والسيوطي، المزهر، 469/1، 470، 471.

يجوز القياس عليه، وأن ما عداه فموقوف على السماع[1] ويسرد أمثلة كثيرة لذلك من نحو: القعاص والقعاس، وهو داء يأخذ في الصدر، والصقع والسقع، وهو الناحية من الأرض، والأصقع والأسقع، وهو طائر كالعصفور رأسه أبيض، والصوقعة والسوقعة وهو قبة الثريد ومصقع ومسقع وهو البليغ، وصقع الديك وسقع أي صاح، والعصد والعسد والعزد أي النكاح، ودليل مصدع ومسدع أي حاذق، وتصيع الماء على وجه الأرض وتسيع: إذا اضطرب، ورجل عكص وعكس، أي سيء الخلق، وفي بطنه مغص ومغس ولصق ولسق ولزق، وجاء يضرب أصدريه وأسدريه وأزدريه، وهما عرقان في الصدغين، والصراط والسراط والزراط، والصرق والسرق وهو الحرير. وهكذا.

وقد ذهب المبرد من قبل إلى القول بمعاقبة الحروف إذا توفر قرب المخارج، فأورد قول النعمان بن المنذر لحجل بن نضله: "أردت أن تذيمه فمدهته" يريد: "مدحته"، فأبدل من الحاء هاء لقرب المخرج، وبنو سعد بن زيد مناة من تميم كذلك تقول، ولخم ومن قاربها، قال رؤبة:

لله در الغانيات المُدّه سبّحن واسترجعن من تألهي (الرجز)

يريد: "المدح"[2].

وعلى هذا النحو نحا ابن جني، فقال بتقارب الحروف شرطاً لقلبها وإبدالها كما في الدال والطاء والتاء والذال والثاء والهاء والهمزة والميم والنون، وغير ذلك مما تدانت مخارجه[3].

وهذا هو مذهب أصحاب المعاجم حين راحوا يفسرون اللفظة بنظيرتها في تعاقب الحروف، ففي القاموس المحيط: "الجواس بمعنى الحواس"[4]، والحاسوس بمعنى

---

[1] ينظر ابن السيد البطليوسي، الفرق بين الحروف الخمسة، ص 710.

[2] ينظر المبرد، أبو العباس بن محمد بن يزيد النحوي المتوفى سنة 285هـ، الكامل في اللغة والأدب، مؤسسة المعارف، بيروت، 111/2-112

[3] ينظر ابن جني، **سر صناعة الإعراب**، 197/1.

[4] ينظر الفيروز أبادي، **القاموس المحيط**، 296/2، مادة "الجس".

الجاسوس[1] وفي ذلك إشارة إلى معنى التعاقب والمناظرة، وكذلك فعل الجوهري في الصحاح، فحكي عن الخليل قوله: "الجواس بمعنى الحواس"[2].

وعن ابن السكيت قوله: "رجل جُعْسوُس وجُعْشُوش، بالسين والشين جميعا[3]، وهو القصير الذميم[4]، ويذكر الجِرْجِس" ويراه لغة في " القِرْقِس"، وهو البعوض الصغار[5].

ومثله فعل ابن منظور في اللسان، وقد جاء في اللسان أن "الشاسب" لغة في "الشاذب" وهو النحيف اليابس من الضُّمر الذي يبس جلده عليه[6] وليست الزاي ولا السين بدلا إحداهما من الأخرى لتصرف الفعلين جميعا[7].

أما المحدثون، فقد عرضوا لهذه القضية اللغوية عرض متبع لا عرض مبتدع، فكان أحمد فارس الشدياق من أوائل الذين بحثوا فيها، يقول: "وأكثر ما يكون القلب والإبدال في الألفاظ الدالة على القطع والكسر والخرق والدق والشق والعزق والتبديد، لأنها كلها من جنس واحد، وجلها مأخوذة من حكاية صوت نحو: قبّ، وقدّ، وقفّى وقطّ وجدّ وجثَّ وجذّ وجزّ.[8]

فالشدياق هنا يؤكد دور الصوت أو الدلالة الصوتية في الإبدال، وهذا هو نفس ما أشار إليه ابن جني، بيد أنه يرى المضعف هو الأصل، والحرف الثالث إنما يجيء به أو يُزاد لمعنى جديد، ف "قط" غير "قطم" وهكذا، فالثنائي هو الأصل، ومنه يصار إلى المضعف الثلاثي، ثم يتم ما يعرف بالإبدال أو تثليث الثنائي بحرف ثالث يخصص المعنى.

---

[1] **المصدر السابق**، 301/2، مادة "الحس"

[2] ينظر الجوهري، **الصحاح**، 913/3، مادة "جس".

[3] ينظر الجوهري، **الصحاح**، 914/3، مادة "جس".

[4] **المصدر السابق**، 913/3، مادة "جس".

[5] **المصدر السابق**، 913/3، مادة "جس".

[6] ينظر ابن منظور، **لسان العرب**، 494/1، مادة "شسب".

[7] **المصدر السابق**، 494/1، مادة " شسب"

[8] ينظر أحمد فارس الشدياق، **سر الليال في القلب والإبدال**، مطبعة البابي الحلبي، مصر، ص 5.

أما مصطفى صادق الرافعي، فقد تحدث عن الإبدال اللغوي موضحاً إمكانية حدوث المعاقبة بين الحرفين يقول: "المعاقبة أما أن تكون لغة عند القبيلة الواحدة، أو تكون لافتراق القبيلتين في اللغتين[1].

وينفي السامرائي وقوع الإبدال في العربية، مبيناً أن ما يسمونه إبدالاً ليس سوى اختلاف معربين، وهي في المحصلة لغات أو لهجات ليس غير[2].

وفي كلام السامرائي شيء من الصحة، ذلك أن كثيرا مما أطلقوا عليه إبدالاً ليس في الحقيقة منه لافتقاره إلى الشاهد اللغوي الصحيح، كما أن مثل هذه الألفاظ والتي تكثر في معاجمنا، تجيء - في الغالب - غريبة، أو لم يجر بها استعمال فصيح، أو صحيح، إلا أن هذا لا يعطي للسامرائي مسوغاً يخوله إنكار الإبدال أو شطبه بصفته ظاهرة لغوية، أو سلوكاً لغوياً يسعى لإغناء اللغة وتيسيرها، فالإبدال واقع في اللغة وله يرجع فضل كبير في إكساب العربية نوعاً من التوسع في الكلام والتنويع في المعاني، فالوشوشه غير الوسوسة وغير الوصوصة، كما أن الهديل غير الهدير، ولا أظن أن نفراً من العرب قد تكلم بالوسوسة وهو يريد المعنى الذي تكلم فيه نفرٌ آخر حين نطقوا بالوشوشة أو الوصوصة.

والآن، أليس هذا مؤشراً إلى أهمية الإبدال بوصفه حقيقة لغويةً أو سلوكاً لغوياً يفضي إلى توسيع دائرة العربية وتنويعها من جهة، وإلى فهم طبيعة العربية ودورها في تحقيق وظيفتها التواصلية والاجتماعية من جهة أخرى؟

---

[1] ينظر مصطفى صادق الرافعي، **تاريخ أدب العرب**، دار المعارف بمصر، 146/1.

[2] ينظر السامرائي، **التطور اللغوي التاريخي**، ص 115.

المصادر والمراجع

1- إبراهيم، محي الدين توفيق. **ابن السكيت اللغوي**. بغداد، 1969.

2- أنيس، إبراهيم. **أسرار اللغة**. ط.3. القاهرة: د.ن، 1966.

3- ابن السيد البطليوسي، أبو محمد عبدالله بن محمد المتوفى سنة 521هـ. **الفرق بين الحروف الخمسة**. تحقيق: علي زوين. بغداد: مطبعة العاني، 1976.

4- بكر، السيد يعقوب. **نصوص في فقه اللغة العربية**. بيروت: دار النهضة العربية، د.ت.

5- الجرجاني، علي بن محمد الحنفي المتوفى سنة 816هـ. **التعريفات**. تحقيق: عبد الرحمن عميرة. بيروت: عالم الكتب، 1978م.

6- ابن جني، أبو الفتح عثمان المتوفى سنة 392هـ. **سر صناعة الإعراب**. تحقيق الأستاذ السقا وآخرين. القاهرة: مطبعة البابي الحلبي، 1954م.

7- ابن جني. **الخصائص**. تحقيق: محمد علي النجار. القاهرة: مطبعة دار الكتب المصرية، 1955م.

8- ابن جني. **المنصف في شرح التصريف للمازني**. د.م: مطبعة البابي الحلبي، 1954.

9- الجوهري، إسماعيل بن حماد المتوفى سنة 393هـ. **الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية**. تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار. ط.3. بيروت: دار العلم للملايين، 1984.

10- حسن، عباس. **النحو الوافي**. ط.2. مصر: دار المعارف، 1968م.

11- الحملاوي، الشيخ أحمد، المتوفى سنة 1932م. **كتاب شذا العرف في فن الصرف**. ط.16. د.م: د.ن، 1982م.

12- ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد المتوفى سنة 370هـ. **مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع**. نشره المستشرق الألماني برجستراسر. المطبعة الرحمانية، 1934م.

13- الرافعي، مصطفى صادق. **تاريخ آداب العرب**. مصر: دار المعارف، د.ت.

14- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن سري المتوفى سنة 311هـ. **معاني القرآن وإعرابه**. شرح وتحقيق: عبد الجليل شلبي. بيروت: عالم الكتب، 1988م.

15- الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق المتوفى سنة 337هـ. **كتاب الإبدال والمعاقبة والنظائر**. نشره عز الدين التنوخي. دمشق: مطبوعات المجمع العلمي العربي، 1962م.

16- الزمخشري، أبو القاسم جار الله محمود بن عمر المتوفى سنة 538هـ. **أساس البلاغة**. بيروت: دار صادر، 1992م.

17- السامرائي، إبراهيم. **التطور اللغوي التاريخي**. ط.2. بيروت، دار الأندلس، 1983م.

18- ابن السكيت اللغوي، أبو يوسف يعقوب بن إسحاق المتوفى سنة 244هـ. **إصلاح المنطق**. تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون. القاهرة: د.ن، 1979م.

19- ابن السكيت اللغوي. **كتاب القلب والإبدال**. نشره "هافنر" ضمن مجموعة "الكنز اللغوي". بيروت: د.ن، 1903م، د.م: مطبعة لبتزج، 1905م.

20- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفى سنة 180هـ. **كتاب سيبويه**. تحقيق: عبد السلام هارون. بيروت: عالم الكتب: د.ت.

21- ابن سيده، علي بن إسماعيل المتوفى سنة 458هـ. **المخصص في اللغة**. تحقيق: الشنقيطي. د.م: مطبعة بولاق، 1318هـ.

22- السيوطي، عبد الرحمن جلال الدين المتوفى سنة 911هـ. **المزهر في علوم اللغة وأنواعها**. شرح وتصحيح: محمد أبو الفضل إبراهيم والبجاوي. وجاد المولى بك، ط.3. القاهرة: مكتبة دار التراث، د.ت.

23- شاهين، عبد الصبور. **المنهج الصوتي للبنية العربية، رؤية جديدة في الصرف العربي**. بيروت: مؤسسة الرسالة، 1980.

24- الشدياق، أحمد فارس. **سر الليال في القلب والإبدال**. مصر: مطبعة البابي الحلبي، د.ت.

25- الغلاييني، الشيخ مصطفى. **جامع الدروس العربية**. ط.16. بيروت: المكتبة العصرية، 1983م.

26- ابن فارس، أبو الحسين أحمد المتوفى سنة 395هـ. **الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها**. تحقيق: عمر فاروق الطباع. بيروت: مكتبة المعارف، 1993م. وطبعة أخرى نشرها مصطفى الشوربجي. بيروت: د.ن، 1964م.

27- ابن فارس، **معجم مقاييس اللغة**. تحقيق: عبد السلام هارون. ط.2. مصر: مطبعة البابي الحلبي، 1969م.

28- الفيروز أبادي، محمد بن يعقوب المتوفى سنة 817هـ. **القاموس المحيط**. بيروت: دار إحياء التراث العربي، 1991م.

29- القالي، أبو علي إسماعيل بن القاسم البغدادي المتوفى سنة 356هـ. **كتاب الأمالي**. القاهرة: دار الكتب المصرية، 1926م.

30- ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم الدينوري المتوفى سنة 376هـ. **أدب الكاتب**. تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد. د.م: د.ن، د.ت.

31- المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد النحوي المتوفى سنة 285هـ. **الكامل في اللغة والأدب**. بيروت: مؤسسة المعارف، د.ت.

32- ابن منظور، أبو الفضل محمد بن مكرم الأنصاري المتوفى سنة 711هـ. **لسان العرب**. بيروت: دار صادر، 1990م.

33- ابن النديم، محمد بن إسحاق المتوفى سنة 380هـ. **الفهرست**. مصر: المكتبة التجارية، د.ت.

34- ابن يعيش، موفق الدين يعيش بن علي المتوفى سنة 643هـ. **شرح المفصل**. مصر: إدارة الطباعة المنيرية، دار صادر، د.ت.